

قراءة في كتاب « المسافة والتحليل: في صياغة أنثربولوجيا عربية »

رشيد أمشونوك⁽¹⁾

- 1

في كتابه «المسافة والتحليل: في صياغة أنثربولوجيا عربية» الصادر عن «دار توبقال للنشر» سنة 2019، يرى الباحث الأنثربولوجي المغربي عبدالله حمودي أن رهان تأسيس علوم اجتماعية عربية أصبح ضرورة إبستمولوجية وحضارية، وإن كان لا ينفي أنه اختيار محفوف بتحديات ثقافية ومنهجية كثيرة، إلا أن صياغة هذا المشروع العلمي وإعادة تشكيله يعتبر مطلباً مهماً؛ إذ الأنثربولوجيا كغيرها من العلوم الاجتماعية هي طريقة للنظر إلى الإنسان وطريقة للتنبؤ بمستقبله في آن معاً كما يقول الأنثربولوجي إريك وولف، ومن ثم فالاهتمام بهذا المدخل المعرفي هو أساس أي نهضة إنسانية شاملة، وتحرير المعرفة الإنسانية من ربة التبعية والاستعمار بيقظة منهجية فعالة خطوة لا بد منها. إضافة إلى مقدمته الجامعة والشاملة، يضم الكتاب بين دفتيه استجواباً مترجماً ومقالات منشورة سابقاً في منابر علمية محكمة، وهي تعكس تجربة غنية في تأصيل «إناسة» عربية، تنكب على دراسة المجتمع المحلي، لكن من دون أن تنغلق على نفسها. وقد أعاد نشرها مجتمعة لقيمتها وانخراطها في الإجابة عن السؤال المشروع الذي انطلق منه هذا العمل البحثي: هل يمكن الحديث عن أنثربولوجيا عربية أو علوم اجتماع عربية تنفرد بخصوصياتها الحضارية والثقافية من دون أن تنغلق على نفسها أو تعيد الخطاب الأنثربولوجي الغربي نفسه في صيغته المتجددة؟

إن بلورة خطاب أنثربولوجي متميز في نظر المؤلف لا يتطلب فقط تجديد الأنثربولوجيا الغربية أو استعارة مفوماتها وتبنيها بما يناسب السياق العربي، لكن «المشروع يتوخى في نظره تأسيس خطاب أنثربولوجي مستقل مستخرج من المنطقة العربية»، متماهٍ مع خصوصياتها، ومستجيب لأستلثها الثقافية المشروعة.

يتحدث الكاتب عن الأنثربولوجيا العربية بالمعنى اللغوي لكلمة عربية، لا بمعناها القومي والثقافي الضيق، إذ يرى أنها لغة تضاهي اللغات العالمية في قيمتها وتأثيرها وقدرتها على حمل مشعل البحث العلمي، وإن كانت اللغة لا يمكن فصلها عن سياقها الثقافي والحضاري، فهي بيت الوجود، كما يعبر الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر، وهي الهوية الناطقة بتعبير البريدي أو الوجود عينه بصيغة جاك بيرك، ومن ثم فصل بين اللغة ومداراتها الثقافية والتاريخية وحمولتها الفكرية والحضارية هو فصل فح غير مستساع.

مشروع حمودي إذن هو إعادة صياغة أنثربولوجية عربية، ليس عبر تقويض الخطاب الكولونيالي، والإصرار على نقده، وتفكيك مقولاته ومفوماته، لكن عبر موضعة جديدة تجمع بين نقيضين الذاتية والموضوعية، من خلال استثمار الرصيد الكولونيالي بدلاً من التهرب منه، والسكوت عنه، والتركيز على

(1) رشيد أمشونوك: باحث في علم الاجتماع - المغرب.

المعرفة الأنثربولوجية الميدانية التي اعترض عليها إدوارد سعيد وغيره، وهي نظرة خلفت أخطارًا جمة أهمها الابتعاد عن اليومي وتفصيله والإغراق في يوتوبيا التنظير. ويعلم حمودي أن الجمع بين الذاتي والموضوعي رهان معرفي صعب ويشوبه خطر أخلاقي وسياسي وعلمي، ولكن يعدها خطوة لا مفر منها لتشكيل معرفة أنثربولوجية كما يتصورها⁽²⁾.

المشروع الذي يدعو إليه الكاتب لا يوقع في مغبة الخصوصية والانغلاق، بل هو مشروع كوني عالمي، بحيث تصير الأبحاث الأنثربولوجية على أرضية التنافس العالمي والتباري الكوني وفتح آفاق شاملة. لهذا السبب لم يتردد حمودي في انتقاد ما أسماه «بالأنثربولوجية الأهلية» التي حاول بعضهم تشييد أسسها في الثمانينيات من القرن الماضي. وهي الفكرة ذاتها التي تبنتها الأنثربولوجية البريطانية مارلين سترايتر لتفادي مشكل التداخل بين الثقافات، حيث يقتضي في نظرها الانطلاق من تقاليد الأنثربولوجيا التي تتضمن عدتها المفهومية وإشكالياتها النظرية، وليس من مجال أهلي منغلق على نفسه، حيث لا يرى الواقع إلا بمقاييسه.

إن بلورة هذا المشروع العلمي في نظر الباحث يتطلب برنامجًا تدخل فيه فنون علمية ومنهجية عدة؛ أهمها دراسة التطورية، وما قبل التاريخ، فضلًا على الاطلاع على الماضي بما يحبل به من شواهد تاريخية وحضارات عريقة، ثم دراسة اللغات والإثنيات، وفنون الأنساب وغيرها من الحقول المعرفية⁽³⁾، وهذا يؤهل الباحث لبناء مسافة مقبولة علميًا في تحليل القضايا والموضوعات الثقافية المحلية، وإن كان هذا الرهان هو تحد في الوقت نفسه بحسب الكاتب، لأن الانتماء للمجتمع يفرض على الباحث نظامًا معينًا من التفكير، يعسر على الدارس المحلي أن يتخلص منه مهما فعل؛ ولا سيما أن المفاهيم والمقولات اللاواعية تكون مرافقة له، كما يقول لوسيان غولدمان. ومن ثم فكل محاولة لتجاوزها بدعوى تحقيق العلمية قد تجرد الموضوع من حقيقته، فيصبح حقلًا جافًا لا روح تدب في أسئلته.

في السياق ذاته، يدعونا حمودي إلى ضرورة التخلص من الاقتباس المحض من أوروبا وأميركا، والتحرر من كل مظاهر التبعية المعرفية والثقافية، لأنها تشكل حائلًا جسيمًا وعقبة كأداء، لكنه يؤكد التلاحق الفكري والمعرفي، كونه أفضل وأنسب، بل يراه الأنثربولوجي المغربي مدخلًا ملائمًا للتنافس في أفق «كونية جديدة تتراجع فيها التبعية»⁽⁴⁾، أو ما يسميه المفكر المغربي عابد الجابري بالاستلحاق الثقافي والمعرفي. وجدير بالإشارة أن فك التبعية كما ينظر إليها المؤلف لا تعني الانعزال، ويؤكد أن المأمول هو الانفتاح على مختلف التيارات والجامعات والمدارس وتحقيق تبادل خلاق⁽⁵⁾.

يرى حمودي أن هناك تجارب سابقة حاولت تجاوز التبعية المعرفية للغرب؛ حيث دعا أصحابها إلى تبني مقاربات قومية من قبيل: علم الاجتماع: رؤية اسلامية، أو أنثربولوجية إسلامية وغيرها من التسميات، واعتمدوا في ذلك على كتابات ابن خلدون، لكن يعوزهم ضعف إلمامهم بالنظريات الأنثربولوجية، ما يجعل تلك المحاولات في معظمها فاشلة ولا تفتل في حبل الرقي بالعلوم الاجتماعية. لذلك يشدد الكاتب على ضرورة التمكن من المعرفة الأنثربولوجية مناهجًا ونظريات، لمجاراة إيقاع ما

(2) السابق نفسه، ص 47.

(3) عبد الله حمودي، المسافة والتحليل: في صياغة أنثربولوجيا عربية، (دار توبقال للنشر، 2019)، ص 10.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 10.

(5) السابق نفسه، ص 124.

خلفته المدرسة الغربية، ليس فقط تقليدها أو محاكاتها، لكن الاستفادة منها بيقظة منهجية وتمحيص عقلي لكل ما يتنافى مع المشروع الأنثروبولوجي العربي.
يعد إذن هذا الكتاب بحسب صاحبه محاولة لتجاوز العقبات التي تحول دون بناء علوم اجتماع عربية، علوم يشارك في تدوينها علماء عرب بلغتهم العربية للتنافس والانفتاح على العالمية.

--2

يرى الكاتب أن اللغة هي مدخل أساس لتحقيق هذا المشروع المعرفي، ويؤكد أن تعلم اللغات يسهم في بناء مسافة تحليلية مقبولة، ويغني الرصيد المعرفي للباحث، ويؤهله لولوج عالم جديد مغاير عن لغته ونسقه الثقافي. يقول حمودي: « إن التجوال بين اللغات، والذهاب والإياب بينها، يساعد على إدراك معاني اعتماد هذه اللغة أو تلك حين نتناول هذا الموضوع أو ذاك⁽⁶⁾. ولا يمكن للباحث العربي أن ينخرط في هذه الرؤية المعرفية من دون تمكنه من اللغات الحية، لكن من دون أن يتماهى مع مفهوماتها وخلفياتها الثقافية.

فالكتابة باللغة الإنكليزية تحتاج إلى مساءلة، كما تحتاج إليها لغات أخرى؛ إذ في ذلك نقد لمكوناتها الثقافية ونقد للكولونيالية المعومة في صيغتها العلمية والمعرفية، وهو نقد كذلك للهيمنة والمركزية الغربية ولكل صور التبعية والاعتراب الثقافي بالتعبير الماركسي.

يقول الكاتب: « إن مشروع أنثروبولوجيا باللغة العربية - مع الذهاب والإياب بين اللغات - ليس فيه ما ينفي كتابات باللغة الإنكليزية أو غيرها من اللغات؛ وقد يتبنى مشروع النقد البوسطكولونيالي في التصدي لصور الأخر التحقيرية، ولإرادة الهيمنة التي تتضمنها خطابات غربية عديدة، ولكنه في نفس الآن يحاول إنتاج خطابات ومعارف بديلة تسلط الأضواء على واقع المجتمعات العربية، وتأخذ زمام الأمر مع المعنيين بالأمر، وبالدرجة الأولى، في استشراف مستقبلها⁽⁷⁾.

وعن قيمة التراث الكولونيالي تبين للكاتب أن عددًا من النتائج والمعطيات التي خلفتها المنظومة الاستعمارية كانت صحيحة ومصيبة، ولم تشبها أي أخطاء كما يتداول عادة بين الباحثين وسكان المنطقة. لذلك يرى أن التخلي عن هذا الإرث خطأ منهجي، ومن ثم، إعادة تركيبه في منظومة جديدة تتحدى افتراضاته المنهجية والسياسية ليست مطلبًا يسيرًا في غياب منهج كفيل بتحقيق ذلك. وإذا سلمنا بصحة ما يراه حمودي، فإن وضع تلك المعرفة الأنثروبولوجية في سياقها الاستعماري يسائل قيمتها العلمية، ويؤكد أنها لا تعدو أن تكون رافدًا من روافد الاستعمار الثقافي مهما تدرت بلبوس «العلمية والموضوعية» المزعومة، ومن ثم، فصواب المعطيات والتحليلات لا يعفي الباحث من التسلح بعتاد منهجي نقدي يفحص به الخلاصات البحثية والمشروعات العلمية بصورة عامة، لا سيما الكولونيالية منها.

لذلك فإن بناء تركيبية معرفية جديدة من موقف الخارج عن السياق والمنتحي ليس سهلًا، أما الإحاطة الشاملة بالمرورث الكولونيالي، والأمل في بناء أسس إستيمية ومنهجية جديدة باتت ضرورية، ليس للقطع مع التراث والتخلص منه كلية، بل لتشديد رؤية جديدة تحرره من المكونات السياسية

(6) السابق نفسه، ص 11

(7) السابق نفسه، ص 12.

والاستعمارية. لذلك فالمعرفة مقرونة بالالتزام بتعبير بول باسكون. والالتزام بحسب حمودي يقتضي الفصل بين السياسي والرهان العلمي عبر الصرامة المنهجية. وماذا لو كان «العلم» في قبضة «السياسي»؟ وما العيب في أن يحصل هناك تداخل بينهما، ولا سيما أن عددًا من الأنساق السياسية لم يقو صروح مشروعيتها إلا بمكونات علمية؟ لذلك يفترض التدقيق في معنى «السياسي» وتجلياته في السياق الكولونيالي، كي لا تستحيل المعرفة الأنثربولوجية رهانًا سياسيًا استعماريًا.

--3

انطلق حمودي من دراساته الميدانية وتجربته العلمية الطويلة التي تربو عن أربعين سنة، ليستنتج أن المناهج السوسولوجية الكلاسيكية محدودة، ويعتقد أن المقاربة الإثنولوجية والأنثربولوجية أقدر على تشخيص التركيبات المجتمعية والثقافية. لكن حكمًا كهذا تضعفه الحجية، خصوصًا أن حمودي بنفسه اعترف أنه لم يكن ملتمًا بالسوسولوجيا ومناهجها في مرحلة من مراحل تكوينه العلمي، فضلًا على أن المجالات القروية والحضرية شكلت حقلًا خصبًا لعدد من الأبحاث السوسولوجية، ومن ثم لا يمكن أن نتجاوز قيمة المناهج السوسولوجية، وإن كان لا بد أن نساثلها ونختبر أهميتها لتكون أقدر على مواكبة تحولات المجتمعات وديناميتها الثقافية المطردة. وإذا كان الكاتب يراهن على صياغة أنثربولوجيا عربية، فإن التكامل بين العلوم الاجتماعية وحقولها المنهجية ومرجعياتها النظرية خيار لا مناص منه، ومن ثم، فهي بحاجة ماسة إلى انفتاح إيجابي يغني كل تخصص على حدة، بعيدًا عن إمريالية التخصص وانغلاقه المنهجي.

لا شك في أن التجربة الميدانية في المجال الأنثربولوجي ليست هينة، بل في العلوم الاجتماعية عموماً، ومن ثم فالخوض فيها يتطلب بكل تأكيد صبرًا ونفسًا طويلاً وإحاحًا كبيرًا، وفتح علاقات اجتماعية كثيرة كما هو الحال بالنسبة لحمودي الذي لم يتردد في ذلك عندما بادر إلى استغلال كل معارفه ونسيج علاقاته لجمع المعطيات الكافية حول المنطقة المدروسة. وهو توجيه منهجي مهم لكل الباحثين المبتدئين منهم أو الضالعين، فمشروعية البحث الأنثربولوجي مستوحاة من قدرته على النفاذ إلى عمق الفسيفساء الثقافية للمجتمعات وتركيبها الاجتماعية.

بيد أن ما يعترض الباحث في مسيرته الأنثربولوجية هاته هو مدى قدرته على بناء مسافة موضوعية مناسبة لتحليل الموضوعات والقضايا التي تثيرها ملاحظاتها الميدانية، وما يجعل مفهوم المسافة، وهو مفهوم مركزي في الكتاب، عصبًا عن التحقق، هو أنه نتاج المفارقات التي يجد فيها الباحث نفسه وهو يدرس المجتمع ويبحث في قضاياها وإشكالاته⁽⁸⁾. إذ كيف نعالج الالتصاق بالعادات الموروثة واليومية، بحيث نتخلص منهجيًا من قبضتها، وتصبح مدخلًا وموضوعًا من موضوعات المعرفة التي نروم تأسيسها؟

ولتجاوز هذا العائق الإبتيمولوجي يقترح حمودي ما يسميه بـ"المسافة المنتجة: وهي التي تحافظ على حميمية وغنى ذلك الذي نعيش عليه وبفضله، وفي الآن نفسه نبتعد عنه بالقدر الذي يسمح بتنظيمه في خانات التشخيص والتنظير، مع تجنب تحويله إلى قوالب مجردة تنفي عنه معانيه"⁽⁹⁾، وهو ما

(8) السابق نفسه، ص 16.

(9) السابق نفسه، ص 16.

لخصه في مفهوم «الاعتراب المهيج». وبهذا تصبح الموضوعات قابلة للتجاوز مع المفهومات والنظريات، مع الانتباه لما يسميه المؤلف «بمخاطر الإسقاط النظري». وكلما تقدم الباحث في بحثه، زاد لديه إلمام بإشكاليته وقضايا موضوعه، وتقوى التزامه المهيج وحسه النقدي، واتضح معالم المسافة أكثر. يقول حمودي: «إن بناء المعرفة لا يرتبط بتاريخ إشكاليات ومفاهيم فقط، وإنما أيضا بانتماء الباحث من منظور ارتباط مشروعه بمشاغل المجتمع الذي ينتمي إليه»⁽¹⁰⁾. ويقول أيضا: " باختصار، المسافة الملائمة فيما يخصني كانت ولا زالت هي تلك التي تحمل في طياتها أقوى حميمية وفي الآن نفسه تعتمد على الاقتلاع الموجه من تلك الحميمية"⁽¹¹⁾.

--4

يعرف حمودي الأنثربولوجيا بكونها «ميداناً معرفياً يهتم بدراسة المنظومات السوسيو-ثقافية الإنسانية، ومقارنتها قصد الاهتمام إلى النواميس التي تسيرها، ووضع نظريات لتفسير وجودها واستشراف تحولاتها، وهو تعريف منسجم مع المشروع العربي الذي يقترحه. وتجاوز التعريف الذي ساد لردح من الزمن، حيث يرى أن الأنثربولوجيا متخصصة في دراسة ما يسمى بـ"المجتمعات البدائية"، وبالجمال المجتمعات غير الأوروبية-الأميركية، حيث اعتمدت في مناهجها معطيات ناتجة عن الرحلات والهجرات والتاريخ والحفريات وذاكرة الشعوب ثم بعد ذلك الدراسة الميدانية في عين المكان ابتداء من الثلاثينيات من القرن الماضي. واتخذت المقارنة بين الكيانات المدروسة قصد استخلاص نواميس عامة لتفسير الأفعال والتراكيب والنظم الاجتماعية.

يرى المؤلف أن الأنثربولوجيا تهتم بدراسة الجماعات، بينما تعنى السوسيوولوجيا بدراسة المجتمعات استناداً إلى ثنائية معروفة منذ كتابات طونيس، أما بالنسبة إلى مناهج التحليل الأنثربولوجي المعروفة فيسبها التداخل والتفاعل فيما بينها، وأهمها: التطورية، الوظيفية، الوظيفية البنوية، البنوية التي ترجع الظواهر إلى بنيات العقل البشري، ثم المنهج النقيض الذي يتبنى نظرية أنماط الإنتاج، والمنهج الذي يتخذ مقاصد الفعل الإنساني بوصفه موجهاً في أفق نظرة للحياة. (الأنثربولوجية الرمزية/معنى الثقافة عند فرانز بوز).

تعرض ميدان الأنثربولوجيا لعمليتين نقديتين: الأولى تدعو إلى نزع الطابع الاستعماري عن المعرفة في العلوم الاجتماعية، والثانية جاءت من أميركا، وركزت على العلاقة بين المعرفة والسلطة، لتنادي بالتخلي عن الأنثربولوجيا أو تغيير مناهجها ونظرياتها ومواضعها تغييراً جذرياً، لأنها تكونت في سياق كولونيالي، ما يستوجب مساءلتها ونقدها. ولم يتردد الكاتب في تقويض أساسات هاتين الحركتين في مدخل معرفي لصياغة أنثربولوجية عربية. وما يعنيه الكاتب بالصياغة هنا، التدوير وإعادة التشكيل، لبنائها من جديد، وهي ممارسة معرفية تروم، في ظنه، إعادة النظر في الأنثربولوجيا السائدة في أوروبا وأميركا من خلال مساءلة مفهوماتها ونظرياتها، وفتح أفق معرفية جديدة. ولا سيما أن الأنثربولوجيا الغربية مسكونة بالتهميش والإقصاء، وهو ما تطلب نقدها وتمحيصها.

(10) السابق نفسه، ص 16.

(11) السابق نفسه، ص 35.

تحدث الكاتب كذلك، في هذا السياق عن أسباب رفض بعض الباحثين العرب للأنثروبولوجيا كميدان معرفي أهمها ما يأتي:

1. ارتباطها بالتوسع الاستعماري الإمبريالي.
2. التاريخ وحده هو الكفيل بإنتاج معرفة جديدة (النزعة التاريخية).
3. الأنثروبولوجية متجاوزة كالقبيلة والسلالة والعرف والأمازيغيات.
4. اهتمت بالتنقيب عن الفروقات عرب/بربر، مدن/قبائل، ثقافة عاملة/ثقافة شعبية، مخزن/سيبة.... وذلك في نطاق فرق تسد وتمزيق الأمة خدمة للمستعمر.
5. الظن بأنها محض «متاهات» تلهي عن مشروع ثقافي عربي كبير.

في هذا السياق انتقد الخطيبي قائلاً: « اكتفى بطروحات عامة، ثم انتقل إلى ما سماه «النقد المزدوج» لكن لم يخرج عن دائرة ما طرقه آخرون قبله كأنور عبد المالك في الاستشراق»⁽¹²⁾

وانتقد موقفين مناهضين للأنثروبولوجيا: العروبي ومحمد عابد الجابري؛ إذ يقول حمودي منتقداً العروبي: «رغم تمكنه من قضايا الفكر العربي الاسلامي، إلا أنه لم يستوعب إشكالية المعارف في العلوم الإنسانية بالقدر الذي يساعد على تكوين نظرة جديدة عن الأنثروبولوجيا، بل فضل الحديث عنها كـ"متاهات"... وبما أنه لم يتعد ذكر الفرق بين الحضارة بالمعنى الفرنسي و«كلتور» بالمعنى الألماني، فإن طرحه يفقد المصداقية، ذلك لأن هذه الثنائيات الموجودة في الموسوعات غير كافية، وأي فيلسوف، إن هو فكر في الحكم على ميدان معرفي، لابد من الإحاطة به»⁽¹³⁾. العروبي دخل الأنثروبولوجيا من بابها الضيق بتعبير حمودي، خصوصاً لما اعتمد في دفاعه عن نزعه التاريخية على منهج فون جرونباوم. و«جرونباوم» هذا لم يكن أنثروبولوجيا بل هو مستشرق اعتمد كتابات أنثروبولوجيين انطلقوا من نظريات أنثروبولوجية مثل "الشخصية القاعدية"، أو نظرية الرموز نظرية لتفسير الأفعال، ولا حظ له من هذا كله بحسب حمودي، وبالتالي فما استند إليه العروبي متهافت في بنائه، و«أي تأويل لا يكسب مصداقيته إلا بقوة حججه»⁽¹⁴⁾.

أما عن الجابري فقد اكتفى في نظر حمودي بمفهوم الثقافة كما استقاه الفكر النهضوي (العربي المسيحي بالخصوص) من أصله الفرنسي، واعتمد مفهوماً ضيقاً للتراث، حيث لخصه في الثقافة العالمية من دون النظر في العلاقة بين الثقافة والمفاهيم الأخرى التي تنبني عليه السلوكيات عملياً في المجتمعات العربية، مثل الفصل بين الثقافة العالمية والثقافة التي تعكسها سلوكيات الأفراد. خصوصاً أن التعامل مع المفاهيم يلزم أن يتم بيقظة عالية، لأنها أدوات التفكير التي لا تعكس عدا قناعات الكاتب وتصوراته للعالم وإشكالاته.

يقول حمودي «أظن أن لا مشروع ثقافي ولا سياسي يمكنه أن يستغني عن بناء علاقة معينة بين الثقافة العالمية والثقافة التي يعيش عليها الناس وبها في المجتمع الحي». وهذا يعني أن المشروعات الثقافية لا يجب أن تكون مفارقة لسياقاتها المحلية بل محايدة لمنظومتها، معبرة عن هواجسها وأسئلتها الحضارية. إذا كان إدوار سعيد قد انتقد الأنثروبولوجيا باستهداف أسسها؛ حيث يتجلى الأساس الأول في

(12) السابق نفسه، ص 28.

(13) السابق نفسه، ص 28.

(14) السابق نفسه، ص 30.

الاختلاف بين الثقافات، ومن ثمة الاختلاف بين الأنا والآخر، معتقدًا أن ذلك الاختلاف تراتبي، بينما يتمثل الأساس الثاني في البحث الميداني الذي لا يخرج عن نطاق السلطة التي يفرضها الباحث على المبحوث، ومن ثم تكون المعرفة في نظره نتاجًا لعلاقة الهيمنة في الحالتين. وتكون تشكيلاً عكس ما يدعيه الباحثون من موضوعية⁽¹⁵⁾. فإن رهان تجاوز هذه السلطة الثقافية والمعرفية المزعومة هي أحد مداخل بناء "المشروع الحمودي"، والمسافة التي يقترحها المؤلف مختلفة عن المسافة الموضوعية كما هي عند الباحثين الغربيين، فهي منطلق لحل الأزمة، لا لتعميقها أو الخضوع لقيودها. وهي ليست نفيًا للانتماء أو نقدًا للخطاب وكفى، وإنما إصرار على الانتماء، وفي الآن ذاته السعي إلى الموضوعة. بهذا تستقل المعرفة عن الطرفين، وتأخذ مسارها الموضوعي، وتكتسب قيمتها العلمية. وكيف يمكن أن تحصل المعرفة على استقلاليتها العلمية المزعومة في سياق ثقافي يؤثر في الباحث ويمتد منه أدوات تفكيره ونظره؟

وإذا كان لا بد أن يسائل الباحث نفسه كما يقول هايدغر، أو أن يكتسب وعيًا انعكاسيًا بتعبير بورديو، يمكنه من نقد ذاته باستمرار. في إطار ما يسميه «بالممارسة الانعكاسية»، فإنه لغرض تجويد أدائه العلمي والتزامه المنهجي والبحثي. ولا نظن أن ثمة تناقضًا بين اختيارات الباحث وتموقعه الثقافي وتموقعه العلمي، بل «الذاتية الخلاقة» هي أساس ممارسة موضوعية ناجعة، ولا سيما إذا كانت الإشكالات الثقافية موضوع البحث تتطلب إلمامًا مسبقًا بتلابيبها وعمقها التاريخي، وتجربة ذاتية لسبر أعماقها. ومن ثم لا نلفي أي تعارض بين ما يدعو إليه حمودي من «مسافة منتجة» والسلطة الثقافية التي يفرضها الباحث بحسب سعيد، ولكن بحاجة إلى مساءلة هذه السلطة لتفتل في حبل «الحقيقة العلمية» المنشودة، والبناء الموضوعي الرصين للمعرفة. أو بتعبير حمودي فالمسافة غربة في قلب الحميمية أو بمعنى آخر هي تجربة يعيش فيها الباحث الاغتراب والاحتكاك في الوقت نفسه.

المسافة إذن لا تنفصل عن الانتماء بحسب حمودي، فهي مكون قوي للأننا، وفي الوقت نفسه تبقى نسبية. لذلك يمكن القول إن هذا المفهوم-البراديغم لا يعفي الباحث من مساءلة ذاته ومصير مجتمعه. والأسئلة التي توجه أعماله المعرفية لا ترتبط فقط بالسيرورات الماضية، لكن أيضًا باستشراف المستقبل أو ما يسميه حمودي «بالتطلعات».

لبناء المسافة التحليلية يقترح حمودي خطوات منهجية أساسية: أولها: مساءلة البدهيات، والرجوع إلى الأشياء نفسها كما تدعو فينومينولوجيا هوسرل، وتجميد المكتسبات المعرفية السابقة كلها أو «الشك المنهجي» بالتعبير الديكارتية، وهي مرحلة يسميها حمودي «بالاغتراب الممنهج»، وهو موقع يكون فيه المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث داخله وخارجه في الآن نفسه بمفعول المنهج. وثانيها: تعلم اللغات الحية للانفتاح على ثقافات جديدة. (عندما تتعلم لغة جديدة تسكن بيتًا جديدًا يبدل رؤيتك لمساكنك القديمة).

ثالثها: التأويل وإعادة التأويل؛ إذ إن الفهم المسبق مهم وضروري قبل أي فهم مؤسس على وعي، فلكل فعل وسلوك دلالات تاريخية. ولا بد من مساءلة التعريفات وبذل قصارى الجهد لحبك الأسئلة، وهذا يقتضي فلسفة للمعرفة تقوم على نظرية الفهم بوصفه نطاقًا وأساسًا للمعرفة.

(15) السابق نفسه، ص31.

--5

في دراسته الموسومة بـ"العلوم الاجتماعية بين التوطين والاقتباس: الأنثروبولوجيا وعلوم أخرى"، انطلق حمودي من سؤال مشروع ليبرر دواعي عمله البحثي هذا قائلاً: هل للعلوم الاجتماعية الموروثة عن أوروبا مشروعية الاستمرارية في مؤسساتنا؟ ليجيب عنه بطرحه: «نعم لممارسة العلوم الاجتماعية عندنا، لكن شريطة نزع الاستعمار عن مفاهيمنا ومناهجها، لبناء معرفة متميزة وإرساء مشروعيتها وتحقيق استقلاليتها»⁽¹⁶⁾. لم تكن طبعاً هذه الإشكالية جديدة كما أكد الكاتب نفسه؛ وقد طرحت غداة التخلص من الاستعمار وبناء جامعة وطنية ومنظومة علمية وتربوية محلية في أواسط القرن الماضي؛ إذ يعد الخطيبي والعروي والجابري من بين الأصوات التي نادى بنزع الاستعمار عن المعرفة آنذاك.

أما عن اهتمامه بالأنثروبولوجيا في هذا السياق البحثي، فإضافة إلى كونها مجال تخصصه، فهي مدخل لنزع الاستعمار عن المعرفة في نظره، لا سيما أن عدداً من النقاد يعدون الأنثروبولوجيا من صميم الاستعمار، ومن ثم، فالتخلص من التبعية للمستعمر معرفياً يمكن أن يتحقق عبر تجربة الأنثروبولوجيا⁽¹⁷⁾ من خلال التطرق للخلفيات الإبيستيمولوجية والنظرية التي كانت من وراء إقصائها كميدان معرفي⁽¹⁸⁾. وهذا الرهان لن يتحقق في اعتقاده إلا بالرجوع إلى الإشكالية في موضوع التخلص من التبعية، من خلال الوقوف عند تناقض المطالبة بنزع الاستعمار عن المعارف، وفي الآن ذاته إقصاء الأنثروبولوجيا، بدعوى أنها معرفة استعمارية، وهو ما يتنافى مع الدعوات الرامية إلى تحرير المعرفة من الظاهرة الكولونيالية. وفي السياق نفسه ينتقد الكاتب الحلول التي تنفي صورة مجتمعاتنا كما أنتجت المعارف الغربية، ويعد تلك الحلول مغلوبة ويلزم التفكير خارج منطقتها⁽¹⁹⁾، وعلى الرغم من محاولات الخطيبي والعروي تشكيل منهج نقدي مزدوج يسائل الذات وخارجها في الوقت نفسه، إلا أنها مساعي تظل محدودة في نظر صاحب الكتاب، لأن الذات لم تخضع للمساءلة المطلوبة، وعندما تتصرف مجردة عن سياقها الثقافي والمجتمعي تفقد فاعليتها وقيمتها. لذلك استشف الباحث أن هناك أزمة وساطة في الأنثروبولوجيا يجب الوقوف عندها لتشخيص وضعية هذا الحقل المعرفي ومعرفة سياقات إقصائه وخلفيات ذلك الاختيار، وهي خطوة يعدها حمودي مدخلاً أساساً «لبناء أرضية إبستيمولوجية تكون كفيلاً بتحويل الرصيد الأنثروبولوجي الموروث، وشق طريق في اتجاه تأسيس خطاب أنثروبولوجي يتعدى محدودية النقد المزدوج وتقاطعات الصورتين كما وضعها جيل الستينات والسبعينات من القرن الماضي»⁽²⁰⁾.

يعد الكتاب في مجمله محاولة جادة لتوطين علوم اجتماع عربية لا تنغلق على نفسها، وقادرة على مضاهاة المدارس الغربية والاستفادة من تجاربها في إطار انفتاح خلاق يحفظ لها خصوصياتها وهويتها. لكن ما لم يتطرق له الباحث على طول مؤلفه أن هذا المشروع المعرفي الطموح لا ينفصل البتة عن

(16) السابق نفسه، ص 105

(17) السابق نفسه، ص 107.

(18) السابق نفسه، ص 116.

(19) السابق نفسه، ص 110.

(20) السابق نفسه، ص 114.

المشروع المجتمعي برمته، ومن ثم، فالحديث عن قضايا التبعية والاستعمار وعلاقتنا بالآخر وتراثه وغيرها من الموضوعات الشائكة تتطلب في تقديرنا وضعها في سياقاتها الحضارية الشاملة، إذ لا يمكن الحديث عن فك الارتباط المعرفي بالتراث الكولونيالي من دون مساءلة المنظومة كاملة، والتي لا تشكل فيها «المعرفة الإنسانية» إلا جزءاً يسيراً.

يُنصح بالاطلاع على هذا العمل البحثي المتميز الذي يطرح فيها الباحث المغربي قضايا جديدة بالاهتمام من قبل النقاد والدارسين في الحقول المعرفية الموازية، لا سيما العلوم الاجتماعية الأخرى من مثل التاريخ والجغرافيا والقانون وعلم الاجتماع وغيرها، إضافة إلى البناء المنهجي الرصين لهذا الإسهام المعرفي، يحوي هذا الأخير مفهومات ونماذج نظرية وتوجهات منهجية تنم على التجربة العلمية والفكرية للكاتب، وحرصه على تأسيس أرضية جامعة لصياغة أنثربولوجية عربية تجيب عن هواجس المجتمعات المحلية، وتبحث في أنساقها الثقافية بإيقاع كوني مفتوح.